التصدي للأزمة

التعاون الدولي وصندوق النقد الدولي

أحيانا يكون الماضي توطئة لما بعده. لكن القليل من أحداث السنوات الأولى في القرن الحادي والعشرين ألمح إلى الدمار الذي عصف بالاقتصاد فيما بعد. ففي عام ٢٠٠٧، واجه العالم أزمة جديدة هددت بتدمير اقتصادات واقتلاع جذور الرخاء.

غير أن هذه المحن لم تكن غريبة على صندوق النقد الدولي. فقد وُلِد الصندوق من رحم محنة مماثلة.

المحتوى: جو بروكوبيو الصور: نيك غاليفياناكيس

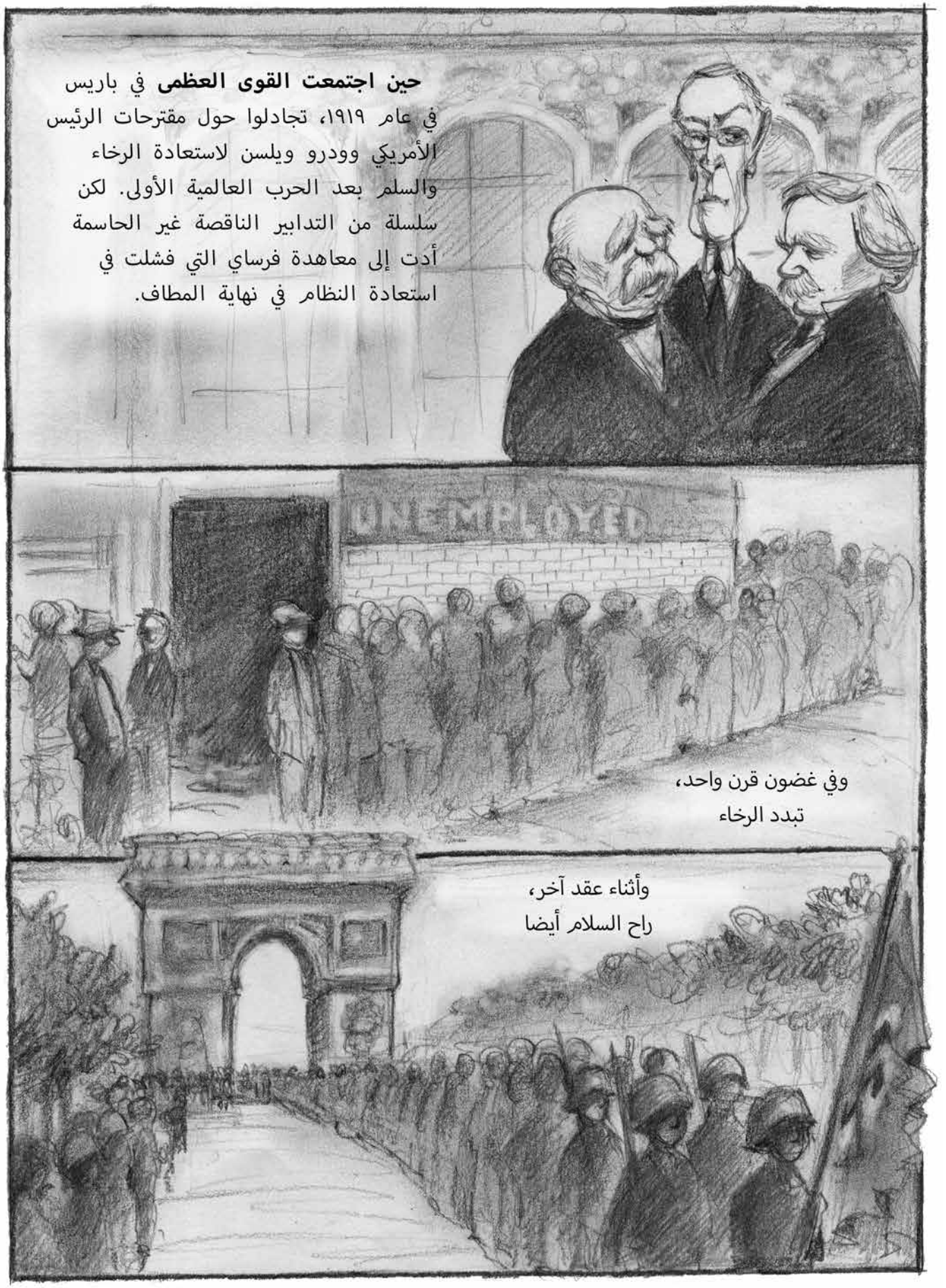
حين اجتمعت القوى العظمى في باريس في عام ١٩١٩، تجادلوا حول مقترحات الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن لاستعادة الرخاء والسلم بعد الحرب العالمية الأولى. لكن سلسلة من التدابير الناقصة غير الحاسمة أدت إلى معاهدة فرساي التي فشلت في استعادة النظام في نهاية المطاف.
UNEMPLOYED
وفي غضون قرن واحد،
تبدد الرخاء
وأثناء عقد آخر،
راح السلام أيضا

وعندما لاحت نهاية الحرب العالمية الثانية في الأفق، وطد قادة العالم عزمهم على عدم تكرار هذه الأخطاء. وفي بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، عقد هاري دكستر وايت وجون مينارد كينز مباحثات سرعان ما أثمرت صندوق النقد الدولي ومهمته المتمثلة في تعزيز التعاون النقدي الدولي، والتجارة، والتدفق السلس لرؤوس الأموال العالمية.

وجاء صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى ناشئة ليجسدون روح ما بعد الحرب العالمية التي غلب عليها التعاون على أساس متعدد الأطراف، وأمكن في النهاية إعادة بناء أوروبا من أنقاض الحروب. ولكن، مع بداية ازدهار النشاط الاقتصادي، واجه العالم تحديات جديدة.

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، انضمت بلدان إفريقية جديدة ذات سيادة إلى عضوية صندوق النقد الدولي، وكان مستقبلها واعدا للغاية ولكنها تفتقر إلى البنية التحتية.

وسعت هذه البلدان إلى الحصول على دعم في بناء القدرات والخبرة في مجال السياسات.

ومع تطور الاقتصادات الإفريقية، تطور معها منهج الصندوق...

... بما يكفل مساعدة القادة الأفارقة في معالجة قضايا المديونية والفقر

مع قرب نهاية الستينات، أدت زيادة إنفاق الولايات المتحدة على حرب فييت نام إلى زيادة تقويم الدولار بأعلى من قيمته العادلة أمام الذهب، مما فرض ضغوطا على إمكانية استمرار أسعار الصرف الثابتة.

ومع حلول سبعينات القرن الماضي، انهار الإطار الأصلي الذي يرتكز عليه تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ففي ظل نظام بريتون وودز الذي أنشئ بمقتضاه صندوق النقد الدولي، كان على البلدان ربط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي. لكن عملات العالم الرئيسية بدأت تعوَّم تجاه بعضها عندما تخلت الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب.

وقد استحدث الصندوق أدوات جديدة لمواجهة هذا الأمر، لكن تحديات أخرى ظهرت على السطح. فرؤوس الأموال الخاصة كانت تتدفق بحرية أكبر، إلا أن الاقتصاد العالمي الأكثر تكاملا جلب معه مواطن خطر أيضا، وشهدت الثمانينات سلسلة من أزمات المديونية المتصاعدة.

وبدأت مخاطر العولمة وسلبياتها تظهر على السطح، مما أشعل الاحتجاجات الشعبية. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتصادم فيها الرؤى الأيديولوجية.

كانت العلاقات المتناحرة تاريخيا بمثابة عقبة أمام التعاون الدولي. وتَصَدَّع الأمل الأول في تحقيق عضوية شاملة في صندوق النقد الدولي حين تحولت العلاقات العدائية بعد الحرب العالمية إلى عداوة في إطار حرب باردة.

وأخيرا انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي. وفي وقت لاحق، عندما انهار جدار برلين، شهدت عضوية الصندوق توسعا سريعا، وبدأ عصر جديد من التعاون الاقتصادي على نطاق أوسع.

لكن التكامل يصاحبه الاعتماد المتبادل، مما جعل وقوع أزمة ٢٠٠٧ أشد وطأة

وجاءت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة لترسل تداعيات صادمة عبر بلدان العالم. وفي عام ٢٠٠٨، زادت حالة الذعر وبلغ الركود الكبير نطاقا تجاوز قدرة أي بلد منفرد على احتواء آثاره الكارثية. وأصبح هذا الجرح الجديد يهدد بأن يصبح غائرا ومشوِّها للاقتصاد العالمي.

وتلك هي الكوارث التي بني الصندوق لتداركها.

وفي تلك الآونة، ساعد الصندوق في طرح الخيار التالي على طاولة البحث: إما أن تتكاتف بلدان العالم أو تتفرق بها السبل.

ولحسن الحظ، غلب منطق التعاون. وحشد المجتمع الدولي جهوده بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لتجنب موجة مدمرة أخرى من "الكساد الكبير"، مما أتاح الفرصة لإعادة التجمع والبناء.

وبالرغم من أن التعافي لا يزال في طور الإنجاز، فقد أكد المجتمع العالمي مجددا تفويض الصندوق في مهمة تشجيع الاستقرار الاقتصادي العالمي. ويحمل المستقبل معه كثيرا من التحديات، لكن نموذج العمل متعدد الأطراف خضع للتجربة وأثبت من جديد قيمته الكبرى.